

قراءة وظيفية في الجملة العربية

Lecture fonctionnelle dans la phrase arabe

د. أمينة حسني

المدرسة العليا للأساتذة -بوزريعة-

ملخص:

لقد أفاض النحو العربي في الحديث عن الجملة العربية، وفصّل في أنواعها، والفرق بينها والكلام، وحدّد أهم المقومات التي تقوم عليها وهو الإسناد، فناقش فيه موضوع المسند والمسند إليه وشروط التركيب الإسنادي وكلّ ما يتصل بذلك من الفضلات الملحقة بهذا الأخير.

كما تناول مفاهيم الوظيفة النحوية والدلالية للوحدة الإسنادية الكبرى، وغير ذلك قضايا إجرائية كثيرة تقف شامخة أمام دراسة التركيب النحوي التي توصل إليها المنهج التحويلي الوظيفي في اللسانيات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التركيب الاسنادي، الفضلة، الوظيفة النحوية، المنهج الوظيفي التحويلي الوظيفي.

Résumé:

La grammaire arabe a parlé de manière exhaustive de la phrase arabe dont il a détaillé leurs types et la différence entre celle-là et le discours en plus il a précisé l'élément le plus important sur lequel il soutient qui est l'attribution, donc il a discuté sur et la condition de syntagme prédicatif et tout ce qui concerne les éléments facultatifs attaché à ce dernier.

En a entamé aussi les concepts de la fonction grammaticale et indicative de la phrase: le prédicat et l'actualisateur et tant de questions de procédure qui se dressent fièrement devant la composition syntaxique atteint par l'approche basée sur les fonctions de la linguistique moderne.

مقدمة:

الجملة هي الأساس الذي تدور عليه اللغة ذلك لأنها الميدان الذي يتجلى من خلاله الأداء اللغوي للنظام، ومن دونها (أي الجملة) تبقى اللغة مجرد ثبّت من الكلمات المنفردة ولهذا كانت محطّ اهتمام كثير من الباحثين وموضوع درس العديد من العلماء قدامى ومحدثين، حيث تداولتها الدراسات اليونانية والهندية القديمة والعربية، وكانت كذلك القاعدة والأصل في أعمال أهم الاتجاهات اللسانية الغربية الحديثة.

1- بنية الجملة العربية ورتبة مكوناتها: يعد (ابن هشام الأنصاري) أول نحوي عربي تناول تفصيل الجملة في سفرٍ خاص (كتاب المغنى) شرح فيه أنواعها وحدّد خصائصها في باب مستقل⁽¹⁾ بعد أن كانت تفاصيلها موزعة على أبواب مختلفة في كتب النحو.

يعرّف (ابن هشام) الجملة بأنها «عبارة عن الفعل وفاعله (كقام زيد) والمبتدأ وخبره (كزيد قائم)»⁽²⁾ فنحن لا نجد في قوله هذا تعريفا صريحا للجملة (عنده) سوى أنّه ركّز على فكرة الإسناد التي اعتبرها أساسا لها. وضمن هذا الطرح بيّن أصول هذا التركيب الإسنادي وهي: المسند (الفعل والخبر) والمسند إليه (الفاعل والمبتدأ) والإسناد: وهي العلاقة الرابطة بينهما.

إن أمثلة (ابن هشام) هي أنموذج الجمل التوليدية المنتجة والتي تُختزل في شقين:

- الجملة التوليدية الفعلية: فعل + فاعل (قام زيد).
- الجملة التوليدية الاسمية: اسم معرفة + اسم نكرة (زيد قائم).

(المغني) من أمثلة⁽⁵⁾ حول ذلك كالاتي: قال تعالى: «فَفَرِقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِقًا تَقْتُلُونَ»⁽⁶⁾

الشاهد فيها: (ففرقا كذبتم) وإنَّ هذه الجملة فرع محوّل عن أصل ويظهر ذلك في:

(كذبتم فريقًا) ⇐ أصل: (ف، فاء، مف) ⇐ بنية عميقة

(فريقًا كذبتم) ⇐ فرع: (مف، ف، فاء) ⇐ بنية سطحية

↓
تحويل بإعادة الترتيب

2/ [أدعو عبدَ الله] ⇐ أصل (ف، فاء، مف) ⇐ بنية عميقة

[أدعو عبدَ الله] ⇐ فرع ⇐ [Ø عبد الله] ⇐ [يا عبد الله] ⇐ بنية سطحية

↓ ↓
تحويل بالحذف تحويل بالاستبدال

3/ [زَيْدٌ أَخُوكَ] ⇐ أصل (مبتدأ + خبر) ⇐ بنية عميقة

↓
[زَيْدٌ أَخُوكَ] ⇐ فرع ⇐ (استفهام + مبتدأ + خبر) ⇐ بنية سطحية تحويل بالزيادة

وعليه: إذا كانت البنية السطحية كما يرى (تشومسكي)، بنية مكوّنة من مجموعة من المعاني والألفاظ المنجزة، والبنية العميقة هي القواعد الأساس التي تعود إليها تلك الألفاظ المنجزة، إذ إنّ كل جملة هي -في منظوره- تعود إلى بنية عميقة.

إنّنا نرى (ابن هشام) قد تناول هذين المفهومين في مجال تطبيقي، وهو يشرح كثيرًا من القضايا في أبواب النحو المختلفة* ولكن بمصطلحات مغايرة من نحو(هو على أصل كذا)⁽⁷⁾ و(هو على تقدير كذا)، حين ناقش الحالات التي خالفت القياس النحوي المنطق عليه.

2- الجملة والوظيفة العاملة: من المسلّم به أنّ النّحو العربي بكلّ مؤلفاته التي خلفها لنا النّحاة القدامى ما قام إلا على أساس فكرة العمل النّحوي التي عُرِفَت منذ (سيبويه) ثم توسّع فيها النحويون العرب توسّعاً كبيراً، وتوصّلوا إلى وضع قوانين تناقشها. وبقيت هذه الفكرة مهيمنة على التحليل النحوي العربي.

إنّ فكرة العمل النّحوي تعبّر عن تلك العلاقة الموجودة بين أجزاء الجملة إذ كلّ عنصر فيها يؤثّر فيما بعده ويتأثّر بما قبله، ويقضي العمل أثراً هو العلامة الإعرابية التي تظهر بها المعاني الوظيفية للكلمات. ولذا اهتّم النّحاة بقضايا العامل وبنوّا عليه معظم أحكامهم وقواعدهم.

الأسس النحوية لنظرية العمل: انطلق النّحو العربي لغاية ضبط الكلام على قواعد اللّغة العربية وموافقته لأصولها دون لحن. ولما اعتاد العقل البشري ألاّ يقبل شيئاً من دون سبب فقد توجّه النّحاة إلى مناقشة الأحكام النّحوية من رفعٍ وخفضٍ ونصبٍ وجزمٍ، والبحث عن مبررات وجودها. فتحدّثوا عن العامل اللفظي والمعنوي، وعن العامل القوي والعامل الضعيف. وقد أقرّ هؤلاء بعد استقراءهم لكلام العرب بوجود علاقة تلازمية بين الوحدات اللّغوية في التركيب اللّغوي "فلا ينفكّ الفعل عن أخذ فاعلٍ، ولا يكون الفاعلُ من غير فعلٍ ظاهر أو مقدّر، ولهذا جعلوا الفعل عاملاً والفاعل معمولاً على سبيل تفسير العلاقة التلازمية الشكلية بينها"⁽⁸⁾.

إنّ المتصفح لكتب النّحو العربي منذ (سيبويه) يرى أنّها تقوم على العوامل والمعمولات، ومتعلقاتهم وسنحاول في هذا المقام -إن شاء الله- أن نستجلي بعض ما ورد عن العلماء في تراثنا النّحوي العربي حول هذه النظرية في حدود ما يقتضيه هذا المقام وعلاقة ذلك بالتركيب، وسنقسّم عملنا هذا إلى دراسة العامل والمعمول.

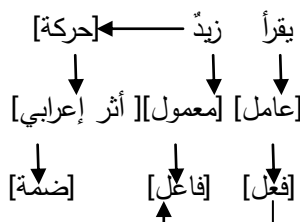
أولاً: العامل: إنّ مفهوم العامل عند النّحاة كان مرتبطاً بجانب منهجي كانوا يقصدون من ورائه تحديد المعاني النحوية في التركيب اللّغوي.

ولقد نظر (سيبويه) إلى العامل على أنّه عنصر بناءٍ يتحكّم في الربط بين عناصر الجملة⁽⁹⁾ ويوضّح العلاقة بين الكلمات في التركيب، وعلى هذا الأساس نراه (سيبويه) قد وجّه معظم أبواب النحو في (الكتاب) يقول: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل فُدِّمَ أو أُخْزِرَ وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"⁽¹⁰⁾، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربت زيداً) وهو الحدّ، لأنّك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم". وقد قرّر النّحاة أنّ العامل المؤثّر نوعان: لفظي وهو الأصل الغالب ومعنوي وهو الفرع القليل.

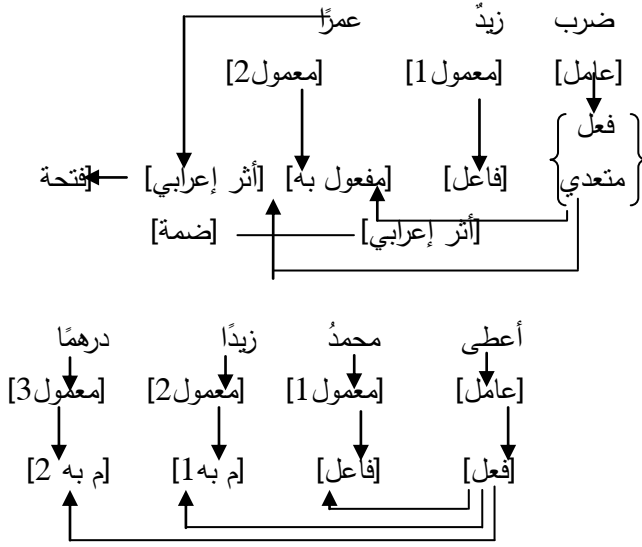
3- العوامل اللفظية:

1- الفعل: يرى النّحاة أنّ الأصل في العوامل: الفعل، لأنّه أقواها جميعاً، ذلك أنّه لا بدّ له من أن يعمل (إذا وُجِدَ في التركيب)، إذ لا نجد فعلاً إلّا وله فاعلاً ظاهراً أو مستتراً أو نائب فاعل ولقد اشترط النّحاة في الفعل العامل أن يتقدّم على معموله، وحصرُوا أثرَ عمله في: الرفع والنّصب (الذي يظهر على معموله).

أمّا الرّفْع فكلُّ فعلٍ يرفع معمولاً واحداً (الفاعل)، ولا يُفهمُ الحدث ولا الزمن ولا النّسبة الموجودة في الفعل إلّا بالفاعل⁽¹¹⁾ الذي يظهر أثر الرفع فيه مجسّداً في العلامة الإعرابية على النّحو الآتي:



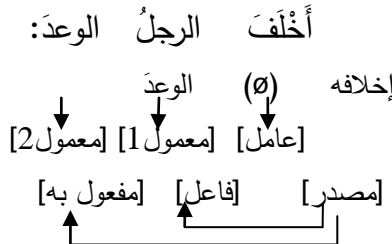
وأما النَّصب فعمل الفعل المتعدّي، وهو "ما يتوقف فهمه على متعلقٍ كضرب"⁽¹²⁾ إذ يمتدُّ عمله زيادة على رفع الفاعل إلى نصب مفعول به أو أكثر، وذلك على نحو:



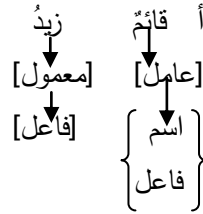
وعليه: فإنَّ اللّغة العربية تختصّ بوجود الفعل العامل، الذي يتعدّى عمله إلى أكثر من معمول واحد.

2- الاسم: يأتي الاسم في مرتبة بعد الفعل في العمل، فهو أضعف منه لأنّه لا يعمل إلا إذا شابهه الفعل. والأسماء العاملة كما حدّدها النّحاة:

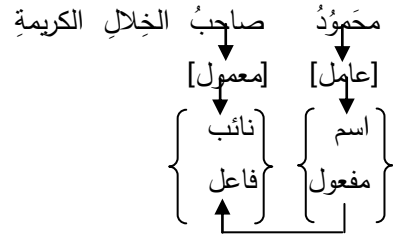
1-2 المصدر: يعمل عمل فعله لازماً أو متعدّياً نحو: (إِيْلَاقُهُ الوَعْدَ دَلِيلٌ عَلى عَمِّ أَمَانَتِهِ). ولنمثّل⁽¹³⁾ ذلك على النحو الآتي:



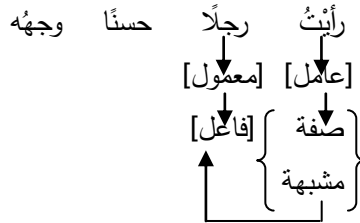
2-2 اسم الفاعل: نحو: (أقائمُ زيدٌ) وتمثيله:



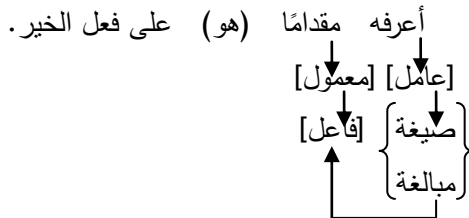
2-3 اسم المفعول: وينوب في العمل عن الفعل المبني للمجهول على نحو: (محمودٌ صاحبُ الخلالِ الكريمةِ) وتمثيله: حمِدَ صاحبُ الخلالِ الكريمةِ



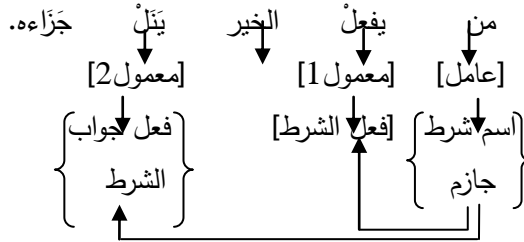
2-4 الصفة المشبهة: وذلك في نحو: (رأيتُ رجلاً حسنًا وجهه) وتمثيله:



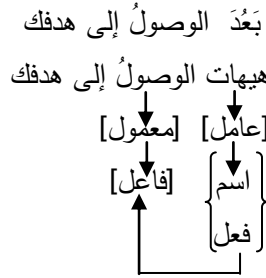
2-5 صيغة المبالغة: نحو (أعرفه مقدامًا على فعل الخير). وتمثيله:



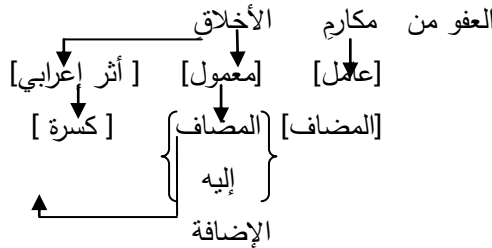
2-6 أسماء الشرط الجازمة: التي تعمل في فعلي الشرط والجواب على نحو:
(من يفعل الخير ينل جزاءه) وتمثيله:



2-7 اسم الفعل: على نحو (هيهات الوصول إلى هدفك) وتمثيله:



2-8 الاسم المضاف: الذي يعمل الجرّ في المضاف إليه على نحو: (العفو من مكارم الأخلاق) وتمثيله:



وخلاصة القول: إنّ النّحاة العرب وخاصّة البصريين منهم يرون أنّ هذه الأسماء⁽¹⁴⁾ تعمل عمل فعلها لمشابهتها إيّاه لأن أصل العمل للأفعال.

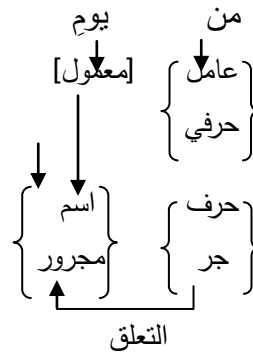
3- الحرف: تأتي الحروف كذلك في مرتبة بعد الفعل في العمل، وقد صنفها النّحاة من ناحية عملها التّحوي إلى مجموعتين:

قراءة وظيفية في الجملة العربية

3-1 حروف عاملة في الأسماء: هذه العوامل الحرفية تؤثر في الاسم (المعمول)

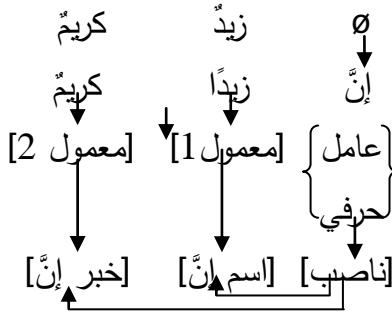
بعدها ومنها:

ح- حروف الجر⁽¹⁵⁾: وتختص بجرّ الأسماء، نحو قوله تعالى: "إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"⁽¹⁶⁾ والشاهد فيه:



2- الحروف الناسخة: (إنّ وأخواتها): وتختص بالدخول على الجملة الاسمية

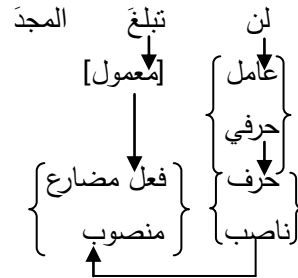
والعمل في المسند والمسند إليه فيها على النحو⁽¹⁷⁾ الآتي: (إنّ زيدًا كريمٌ) تمثيله:



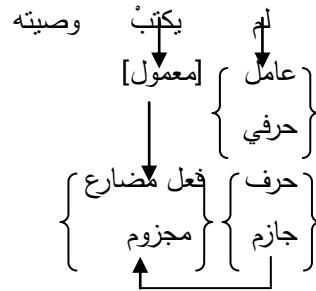
3-2 حروف عاملة في الأفعال:

1- الحروف الناصبة: وهي الحروف التي تختص بالدخول على الفعل المضارع فتصيرُه

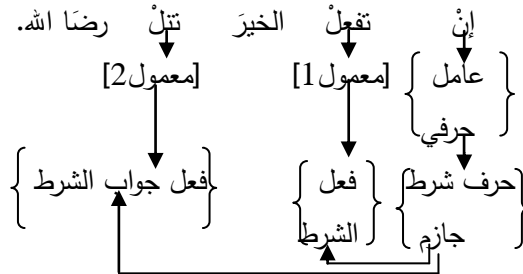
منصوبًا بعد أن كان حقُّه الرفع على نحو: (لن تبلغَ المجدَ بالكسل) وتمثيله:



2- الحروف الجازمة: وتختص بجزم الفعل المضارع، وهي على ضربين: حروف تجزم فعلاً مضارعاً واحداً نحو: (لم يكتب وصيته). وتمثله:



3- حروف (الشرط) تجزم فعلين مضارعين: وتؤدي عملها في معمولين (فعلين) اثنين على نحو: (إن تفعل الخير تتل رضا الله). وتمثله:



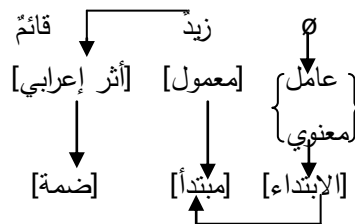
وختلاصة: من الحروف في اللغة العربية ما يدخل على الأسماء فيعمل فيها ومنها ما يدخل على المضارع من الأفعال فينصبها أو يجزمها⁽¹⁸⁾.

وعليه: نصل من خلال عرضنا للعوامل اللفظية إلى تحديد ما يلي:

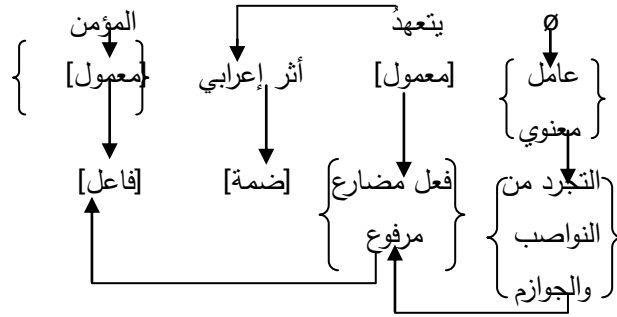
- تعمل هذه العوامل (اللفظية) في معمول واحد أو أكثر .
- يوجد أثرٌ واحدٌ فقط لها على آخر كلٍّ معمول .
- لا يجتمع عاملان اثنان على معمول واحد فإن حصل لزم التقدير .
- إن أصل العمل⁽¹⁹⁾ فيها للأفعال لأنها الأقوى -كما أشرنا سابقاً- أما عمل الحروف والأسماء فهو فرع عن هذا الأصل .
- يكون الفعل في اللغة العربية عاملاً في الفاعل إذا كان لازماً، أو في الفاعل والمفعول إذا كان متعدياً، كما يكون معمولاً للحرف الناصب أو الجازم .

العوامل المعنوية: وهي العوامل "التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل، ولا وجود لها في ظاهر القول"⁽²⁰⁾ وقد حدّد النّحاة عدداً من العوامل المعنوية يرون أن لها من التأثير على معمولاتها ما للعوامل اللفظية، ونذكر منها:

- 1- **الابتداء:** وهو العامل في المبتدأ "ومعناه التعرية من العوامل اللفظية"⁽²¹⁾ على نحو (زيدٌ قائمٌ) وتمثيله:



- 2- **عامل الرفع في الفعل المضارع:** ونراه "التّجرد من النواصب والجوازم"⁽²²⁾ نحو: (يتعهدُ المؤمنُ المسجدُ) وتمثيله:



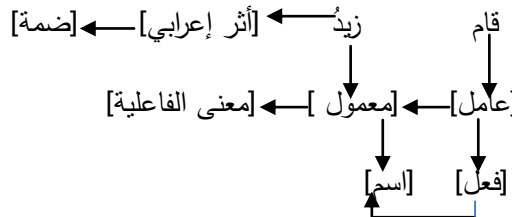
ثانيًا: المفعول: وهو العنصر الذي يتأثر بالعوامل المختلفة لفظية كانت أم معنوية والمفعولات هي:

1- الاسم: يرى النحاة أنّ المفعولات تكون نسبتها أكبر في الأسماء، كونها تعنّونها علامات الإعراب المختلفة الظاهرة والمقدّرة.

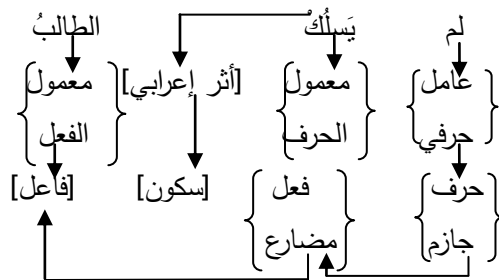
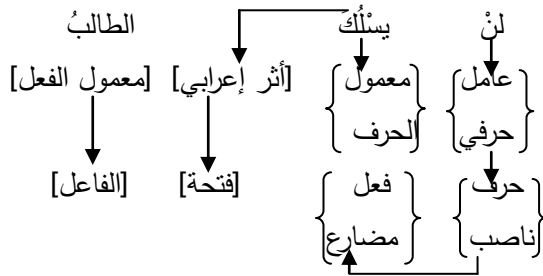
إنّ الاسم يظهر تأثير العامل فيه بأمرين اثنين:

أولاً: المعنى النحوي: كالفاعلية والمفعولية والإضافة والابتداء.

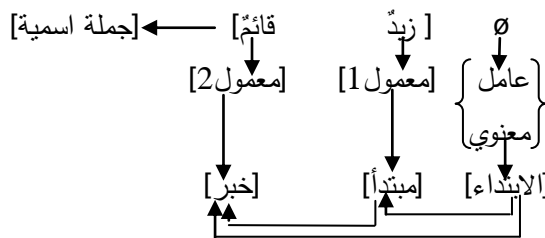
ثانيًا: الأثر: وهو العلامة الإعرابية التي تلحق آخر الاسم، حسب المعنى النحوي الذي يؤدّيه وحسب نوع العامل الداخل عليه. ولنا أن نمثل على ذلك بالمثال الآتي: (قام زيد) وتمثيله:

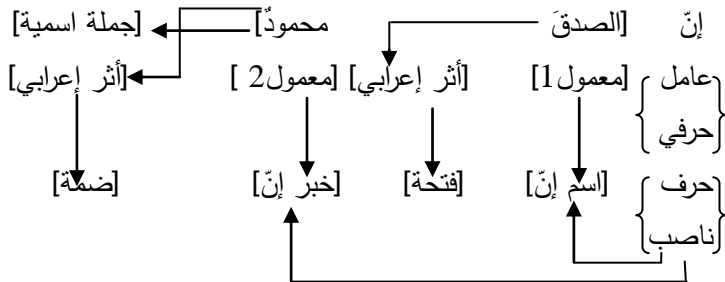
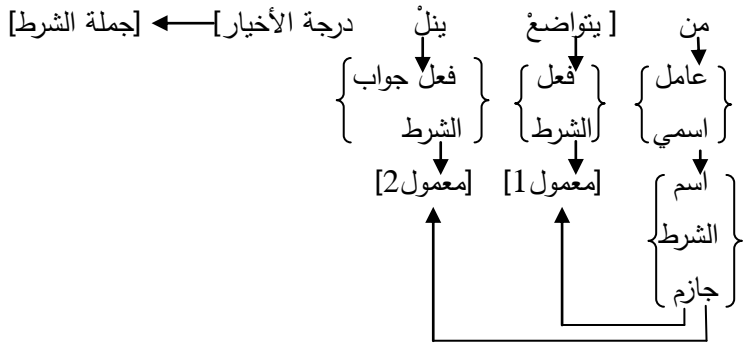
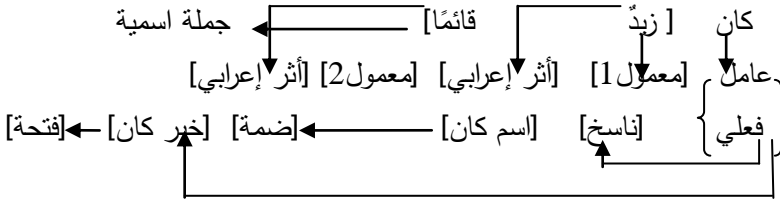


2- **الفعل:** تختص لغة العرب بوقوع الفعل عاملاً ومعمولاً، ولأنَّ حق الفعل المضارع الإعراب، فإنَّه قد يقع معمولاً للحرف الذي يغيّر الأثر الإعرابي على آخره، فيحوّله من الرّفع إلى النّصب أو إلى الجزم (حسب نوع العامل الحرفي الداخل عليه) وذلك نحو: (يسلّك الطالبُ دربَ النّاجحين) وتمثّل التحوّل:



3- **الجملة:** تقع الوحدة الإسنادية معمولاً للاسم والفعل والحرف ويتصل هذا بقانون الاقتضاء "المقتضي هو العامل لأنه يستدعي ما يحتاجه ليؤثر فيه وفق المعنى"²³. ولنشرح ذلك بالأمثلة الآتية:





إنّ فكرة العمل في النحو العربي قد أخذت من جهد النحاة العرب الكثير، وقد ترتّب عنها وضع كثير من قواعد النحو وأصوله، فكانت جهداً علمياً مرموقاً، ساهم في تحديد مكونات الجملة العربية وفسّر العلاقات الرابطة بينها. وهذا الإنجاز سعت

الهوامش:

- (1) - إِنَّ النّحو التحويلي يركّز على المستوى النّحوي (الجملة) لدراسة اللّغة، وهذا ما نراه موجوداً - من قبل - عند (ابن هشام).
- (2) - ابن هشام: المغني، تحقيق وتعليق مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، لبنان، ط1. 2005، ص357.
- * - وحتى الظرفية، لكن عملنا اقتصر على النوعين (الاسمية والفعلية) لكونهما محط إجماع عند النّحاة، ولأنّ الهدف هو إبراز الجوانب التحويلية في النّحو العربي.
- (3) - ابن هشام: المغني، ص 357.
- (4) - المرجع نفسه، ص357.
- (5) - المرجع نفسه، ص 357.
- (6) - البقرة من الآية 87
- (7) - ومن نماذج ذلك عنده: الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، والأصل التنكير والتأنيث فرع عنه، والأصل النكرة والمعرفة فرع عنه، وغير ذلك قضايا كثيرة لا يسمح المقام بذكرها جميعاً، وإنّ ما ذكرناه تأكيد على وجود مفهوم البنية السطحية والبنية العميقة عند هذا النّحوي الفذّ.
- (8) - حسن الملوّح: نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1 2000، ص 145.
- (9) - وهذا المفهوم وجدناه حاضراً في تفسير التحويليين للعامل، وسنفضّل ذلك لاحقاً إن شاء الله، ص 67
- (10) - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون عالم الكتب بيروت 1983، ج1، ص80، ولقد خرج - في رأينا - مفهوم العمل بعد (سيبويه) عند النّحاة من التركيز على مفهوم البناء (كما قال سيبويه) إلى التركيز على الأثر الذي يحدّثه العامل (العلامة الإعرابية)، فإذا وجَد هؤلاء (النّحاة) في الجملة كلمة تحمل أثراً في آخرها ولم يجدوا عاملاً فيها اجتهدوا في تقديره.

(11) - يرى النحاة أنَّ الفعل لما كان أقوى العوامل حُمِلَ عليه الاسم الذي يتضمن معناه في عمله كالمصدر والأسماء المشتقة (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة...)، كما حُمِلَتْ عليه الحروف الناسخة (إِنَّ وأخواتها) لأنها تضمنت معاني الأفعال ينظر للتوسع في هذا: ابن الأنباري عبد الرحمان: الإنصاف في مسائل الخلاف تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان، ج1، ص 176.

(12) - الرّضي الإستراباذي: شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ليبيا، 1978، ج2، ص 253.

(13) - هذه الأمثلة من وضعنا، حاولنا أن نشرح كيفية عمل هذه الأسماء العاملة عمل الفعل. (14) - لم نناقش شروط عمل هذه الأسماء عمل فعلها، لأنَّ مجال البحث لا يسمح بذلك. فاكثفينا بذكر الأنواع والتمثيل لها فقط. وللاطلاع أكثر على هذه العوامل الاسمية. ومعرفة شروط عملها ينظر: ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 338، إلى 361، وينظر كذلك ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محيي الدين، عبد الحميد، دار الطلائع للنشر، القاهرة، دط، 2009، ص 254، إلى 279.

(15) - للتوسع في معاني هذه الحروف ينظر: ابن عصفور، المقرّب، تحقيق أحمد عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998، ص 263، إلى 282.

(16) - الجمعة من الآية 09.

(17) - ومن هذه الحروف أيضا (لا النافية للجنس) و(لا العاملة عمل ليس). وللتوسع في أنواع الحروف الناسخة ومعرفة معانيها وشروط عملها ينظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت ط1، 1989، ج1، ص 256 إلى 330.

(18) - للتوسع في معرفة هذه الحروف العاملة في الفعل: النواصب منها والجوازم ينظر: عبد الرحمان المكودي: شرح المكودي على ألفية ابن مالك تحقيق د عبد الحميد هندواي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط2001، 1، ص 277، إلى 294.

(19) - يقول ابن يعيش في ذلك: "أصل العمل إنما هو للأفعال وإذا علم ذلك فليعلم أنّ الفروع أبداً تتحطّ عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل والذي يؤيد ذلك أنّك تقول (زيد ضاربٌ عمراً) و(زيدٌ ضاربٌ لعمرو) فتكون مخيراً بين أن تُعديّه بنفسه وبين أن تُعديّه بحرف الجر لضعفه ولا يجوز مثل ذلك في الفعل فلا تقول (ضربت لزيد)" ينظر: شرح المفصل عالم الكتب بيروت ج6، ص 78.

(20) - عبد الله أحمد، النحو العربي بين القديم والحديث، دروب للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،

2011، ص122.

(21) - المرجع نفسه، ص 122.

(22) - لقد وردت آراء كثيرة لتفسير العامل في الفعل المضارع اخترنا منها هذا الوجه لاقتناعنا به وهو رأي (الزمخشري) وللاطلاع على هذا الرأي وآراء أخرى عن عامل الرفع في المضارع ينظر: علي أبو المكارم: الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة، مصر، ط1، 2007، ص 106 إلى 112.

(23) - حسن الملح: نظرية التعليل في النحو العربي، ص 150.